الأمم المتحدة

DP/2021/1

Distr.: General
5 November 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام 2021

من 1 إلى 4 فبراير 2021، نيويورك

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

مسائل تنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2020
(من 31 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2020، نيويورك)

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
الأول –	مسائل تنظيمية	3
	الجزء المشترك	
الثاني –	المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات	3
الثالث –	المسائل الأخلاقية	5
الرابع –	الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي	6
الخامس –	مسائل المالية والميزانية والإدارة	7
السادس –	طرق عمل المجلس التنفيذي	8
	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
السابع –	حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحوار حول التمويل المنظم	9
الثامن –	التقييم	14
التاسع –	البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة	15

241120 231120 20-15812 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

العاشر – برنامج متطوعي الأمم المتحدة 16

الحادي عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 18

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الثاني عشر – بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وحوار حول التمويل المنظم 19

الثالث عشر – التقييم 24

الرابع عشر – البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة 25

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الخامس عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 25

السادس عشر – مسائل أخرى 27

أولا - مسائل تنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الثانية 2020 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن طريق الإنترنت للمرة الثانية، كإجراء استثنائي، نتيجة لتفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، من 31 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2020.

2 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل الخاصة بدورته العادية الثانية لعام 2020 (DP/2020/L.3)، بصيغتها المعدلة شفهيًا، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام 2020 (DP/2020/18). وقد أُحيط المجلس علمًا بمشروع خطة العمل السنوية لعام 2021 (DP/2020/CRP.2) ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة العادية الأولى لعام 2021.

3 - أدرجت القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2020 في الوثيقة DP/2021/2، والتي أتيحت على موقع الويب الخاص بالمجلس التنفيذي.

4 - وافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 2/2021 على الجدول الزمني التالي المتعلق بالدورات المستقبلية للمجلس التنفيذي في عام 2021:

الدورة العادية الأولى:	من 1 إلى 4 شباط/فبراير 2021
الدورة السنوية:	من 7 إلى 11 حزيران/يونيو 2021
الدورة العادية الثانية:	من 30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021

بيان رئيس المجلس

5 - أكد رئيس المجلس التنفيذي على أن أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 أدت إلى تفاقم التحديات العالمية وازدياد الفقر وعدم المساواة وشدد على الحاجة الملحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونهج تعدد الأطراف. وقد كان تأثيرها على الحياة الصحية والاجتماعية والاقتصادية كبيرًا، على الرغم من أن عواقبها كانت تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء، إلى جانب وقوع حالتين وفاة من كل ثلاث حالات مصابة بفيروس كوفيد-19 في البلدان النامية. وقد أكّد هذا الوضع على القيمة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وولايات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في سياق الأهداف والجهود المشتركة لدعم التطلعات الإنمائية للبلدان. كما أبرزت الجائحة أهمية عمل المجلس المعني بالتعامل مع حالات الطوارئ العالمية، والذي توسّع نطاقه ليتجاوز ضمان المساءلة ورصد أداء المنظمات. وكان لزامًا أن تتجاوز مداولات المجلس التطورات السياسية واللغة الحكومية الدولية لصياغة القرارات من خلال توافق الآراء الذي عزز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لحماية حياة الناس وإحداث تغيير فيها.

الجزء المشترك

ثانيا - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

6 - لقد قدّم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير فريق المراجعة

الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التقارير التالية ذات الصلة: التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2019 (DP/2020/16)؛ وتقرير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق المعني بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2019 (DP/FPA/2020/6)، والرأي المعني بملاءمة وفعالية إطار الحوكمة الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة المخاطر والتحكم فيها (DP/FPA/2020/6/Add.1) والتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالإشراف التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2020/6/Add.2)؛ وتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2019 (DP/OPS/2020/2). وقد أعقبت تلك التقديمات ردود الإدارة المعنية من خلال مدير مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المدير التنفيذي بالنيابة (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمستشار القانوني ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

7 - أعربت مجموعة من الوفود، في معرض حديثها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن تقديرها للمعلومات المصنفة في عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات التي أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. بالإشارة إلى التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لعام 2019 وتقارير السنوات السابقة التي تضمنت قسمًا حول الحالات المسجلة لدى وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي التابعة لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، فقد سلطت المجموعة الضوء على التناقض الواضح بين التحديثات بشأن حالات عدم الامتثال المزعوم للمعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي، التي تم الإبلاغ عنها سنويًا وتتوفر التحديثات بانتظام من خلال مجلس مرفق البيئة العالمية. وقد طلبت توضيحًا حول كيفية التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بالإبلاغ، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات للدول الأعضاء وأعضاء مجلس مرفق البيئة العالمية.

8 - وفي مداخلات أخرى، شجّع أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستمرار في تحسين النهج المنسق للتحويلات النقدية، وخاصة للمشاريع الممولة من خلال مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف. وقد طلبت توضيحًا بشأن: (أ) ارتفاع نسبة الحالات التي تم تقييمها على أنها "لا تستند إلى أدلة واضحة" أو "تفتقر إلى معلومات كافية"؛ (ب) حالة عملية التجميع، بما في ذلك الدروس المستفادة من المركز العالمي للخدمات المشتركة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)؛ و (ج) ما إذا كان البرنامج الإنمائي يعتزم توسيع نطاق أحكام مكافحة الاحتيال لتشمل الاتفاقات التعاقدية مع الشركاء بخلاف شركاء التنفيذ.

9 - وقد أقر وفد آخر بدعم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهود البرنامج للتصدي للمستويات المتزايدة للاحتيال المتعلقة بالمشتريات. وأعرب عن قلقه إزاء مواطن الضعف الممنهجة التي تتعلق بدور البرنامج الإنمائي باعتباره المستفيد الرئيسي لمرفق البيئة العالمية وطلب أن تشمل عمليات مراجعة الحسابات المستقبلية جداول زمنية للإجراءات التصحيحية والتركيز على بناء قدرات المستفيدين الرئيسيين المحليين من أجل نقل الأدوار. وقد رحّب الوفد بإقامة شراكة بين فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وإدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كما أثنى الوفد على دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تقليص مدة تحقيقات

فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وتنفيذ مكتب خدمات المشاريع لإجراءات الرقابة الداخلية من أجل تحسين الإدارة الداخلية.

10 - وردًا على ذلك، قال مدير مكتب الخدمات الإدارية التابع للبرنامج الإنمائي خلال تناوله للمسائل المتعلقة بمرفق البيئة العالمية إن مسار العمل المناسب يتمثل في مناقشة نتائج الرقابة من خلال مجلس مرفق البيئة العالمية وتحديد كيفية تنسيقها؛ وعدد الشواغل القائمة المتعلقة فعليًا بأربعة مشروعات من أصل حوالي 480 مشروعًا.

11 - وقال مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي أن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لم يتلق أي طلب لمواءمة إجراءات الإبلاغ مع أعمال مجلس مرفق البيئة العالمية والمجلس التنفيذي، على الرغم من أنه كان من الممكن ترتيب ذلك. وفي الوقت الحالي، أبلغ مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مجلس مرفق البيئة العالمية من خلال الأمانة العامة عندما فتح المكتب حالات تحقيق جديدة، سواء في إطار وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو تحقيقات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وتماشيًا مع الإجراءات المتخذة، قدّم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إحاطة غير رسمية لمجلس مرفق البيئة العالمية مرتين سنويًا وقد كان مستعدًا لمناقشة إشراك المجلس التنفيذي أو تقديم إحاطة له في دوراته أو على هامشها من أجل تنسيق الإجراءات. ويرحب مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بتقديم عرض أكثر شمولاً لمسائل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات المتعلقة بمرفق البيئة العالمية في تقريره السنوي المقدم للمجلس التنفيذي.

12 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 10/2020 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعنية بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة.

ثالثا - المسائل الأخلاقية

13 - قدّم كل من مدير مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقارير التالية ذات الصلة: أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2019 (DP/2020/17) وتقرير مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2019 (DP/FPA/2020/7) وأنشطة مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2019 (DP/OPS/2020/3). وقد أعقبت تلك التقديمات ردود الإدارة المعنية التي يقدمها مدير مكتب الخدمات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المدير التنفيذي بالوكالة (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمستشار القانوني ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

14 - لم تذكر الوفود أية تعليقات بشأن ذلك البند.

15 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 11/2020 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

رابعا - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

16 - قدّم مدير مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير المالي ومدير الشؤون الإدارية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحديثات شفهية عن التدابير التي اتخذتها منظماتهم لمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مع التركيز بوجه خاص على التدابير المعمول بها خلال جائحة كوفيد-19.

17 - وقد سلطت مجموعة من الوفود الضوء على خمس نقاط. أولًا، رحبت المجموعة بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع الإقرار بالحاجة إلى مواصلة تخصيص القدرات لمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأعربت عن تطلعها لتولي المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان دور المسؤول عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في يناير/كانون الثاني 2021. وأثنت على التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل للاستجابات التنظيمية في 2019. وطلبت الحصول على تفاصيل عن كيفية رصد المنظمات للتقدم المحرز وشجعتها على إبلاغ المجلس بالنتائج. ثانيًا، شددت المجموعة على ضرورة مواصلة الأمم المتحدة التمسك بالمعايير الدولية للحيلولة دون وقوع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. واعترافًا بانخفاض حالات سوء السلوك الجنسي المبلغ عنها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد سألت عما إذا كان ذلك قد حدث في المنظمات الأخرى أيضًا. وطلبت الحصول على تفاصيل عن كيفية تبادل المعلومات بين جهات التنسيق والشبكات ومراكز الاتصال المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وكيف أفادت الآليات المشتركة بين الوكالات. ثالثًا، طلبت الحصول على تفاصيل حول الكيفية التي يستخدم من خلالها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بيانات الدراسات الاستقصائية للاسترشاد بها في نهجها المتخذ بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وتيسير تبادل النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. رابعًا، رحبت بالجهود المبذولة لتعزيز مساءلة شركاء التنفيذ وطلبت تعقيبات بشأن التجارب الأولية على التقييم وكيف ارتبطت ببرنامج تحقيق المسؤولية في إشراك الموردين التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. خامسًا، رحبت بالدعم ذي الأولوية للضحايا والناجين، وطلبت الحصول على معلومات عن الموعد الذي سيعمم فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان نتائجه الخاصة بعملية حصر الخدمات؛ وتطلعت إلى تحديث تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى الضحايا.

18 - رحّب وفد آخر بالتدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل التصدي لخطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي خلال جائحة كوفيد-19. وأثنت على جهود البرنامج الإنمائي في إضافة محققين إلى فريق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للتحقيق في ادعاءات سوء السلوك الجنسي وأثنت على جهود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تعزيز مساءلة المورّدين من خلال تقييمات العناية الواجبة وعمليات تقديم العطاءات. وقد كانت الخطط المعنية بتوسيع نطاق هذا النهج ليشمل جميع شركاء التنفيذ مهمة من أجل المساءلة. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لبدء تقييم شركاء التنفيذ، مشددًا على ضرورة استمرار تنسيق الأمم المتحدة لضمان الرقابة المشتركة على الشركاء ذوي المخاطر العالية.

19 - وردًا على ذلك، أكد نائب المدير التنفيذي لصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان (البرنامج) أن عمل صـندوق الأمم المتحدة للسكان المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسـي الخاص كان جزءًا لا يتجزأ من نهجه القائم على الحقوق. وقد سـاعدت الدراسـة الاسـتقصـائية والتخطيط صـندوق الأمم المتحدة للسكان في الحصول على معلومات محددة تسمح بإجراء تحليل متعمق والتمييز بين الحالات وفقًا للأوضـاع الإنسـانية أو الإنمائية؛ وقد كان تقييم بقاء الضـحايا على قيد الحياة أكثر صـعوبة لأنه يتطلب وقتًا وتنسـيقًا أفضـــل. وفي الوقت الذي كانت فيه المســاعدة النفســية والاجتماعية عبر الإنترنت أمرًا في غاية الأهمية، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤشرات وتخطيط لتحديد هوية الضحايا في الأماكن النائية.

20 - وذكر مدير مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله استندت إلى الاستعراض الخارجي لشركة ديلويت توش والذي ساعد في رصد التقدم المحرز. وقد اجتمعت فرقة العمل المعنية بمواجهة الاســتغلال والانتهاك الجنســيين والتحرش الجنســي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شــهريًا وقدمت تحديثات للفريق التنفيذي؛ وقد عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم قدرات شركاء التنفيذ الخاصين به لقياس حجم الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ونظمت ندوات عبر الإنترنت لتثقيف أعضـــاء المكاتب القطرية حول كيفية تحديد التهديدات؛ وقد أظهرت الدراسة الاستقصائية أن نسبة كبيرة من المكاتب القطرية تمتلك آليات لدعم الضحايا والناجين.

21 - وأكد المدير المالي ومدير الشـــؤون الإدارية بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع أن المكتب رصـد التقدم المحرز بشـأن التوصـيات الخاصـة بمكافحة الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين والتحرش الجنسـي والتي تم تنفيذ معظمها. وبينما لم يحدث انخفاض كبير في حالات الإدعاء إلا أن الأعداد قد تراجعت؛ وقد ســـرّع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع من عملية الإبلاغ عن هذه الحالات. وفي المناطق ذات المخاطر العالية على المسـتوى القطري، أنشـأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع مراكز تنسـيق معنية بالاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين وأجرت لهم تدريبًا لجمع التعليقات والاسـترشـاد في وضـع الاسـتراتيجيات. وخطط مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع لتكرار برنامج تحقيق المسـؤولية في إشـراك الموردين، وهو برنامج العناية الواجبة الخاص بالمكتب والذي يُعنى بالمورّدين، لشركاء التنفيذ.

22 - أحيط المجلس التنفيذي علمًا بالعرض الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـــندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

خامسا - مسائل المالية والميزانية والإدارة

23 - قدّم نائب المدير المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتراح الشـامل المشـترك بشـأن سـياسـة استرداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2020/1) استجابة لقرار المجلس رقم 21/2018، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

24 - رحبت مجموعة من الوفود بسياسة استرداد التكاليف المشتركة المنقحة "الواعدة" و "المحسنة بشكل كبير". ورحبت المجموعة بالتدابير التي تهدف إلى تقليل التمويل التناقلي للموارد غير الأســاســية من خلال الموارد الأســاســية وتعزيز عملية التنســيق والشــفافية والكفاءة والتأثير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأعربت عن دعمها الكامل لتولي المنظمات قيادة تنسيق استرداد التكاليف داخل منظومة الأمم المتحدة. وأقرت المجموعة بالتقدم المحرز في مواءمة تصنيفات التكاليف، والتعامل بشكل أكثر صرامة وشفافية مع الإعفاءات وقطع "شوط كبير" نحو تحقيق الشفافية. وتقديرًا لدقة المعدلات المتفاوتة، فإنها تتطلع إلى استمرار المناقشات لتعزيز فهم المجلس للأسباب "الأساسية". وقد قدمت اقتراحين هما: (أ) توسيع نطاق السياسة المنسقة عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمساعدة في الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل: (ب) إعداد آلية استعراض متينة، بما في ذلك رصد السياسات واستعراضها على فترات منتظمة وإعداد تقارير سنوية منسقة وتتسم بالشفافية وتقديم أدلة أفضل لتطبيق السياسة وتأثيرها وعواقبها لتشجيع التمويل المرن رفيع المستوى وتقليل التمويل التناقلي. عند تطبيق السياسة، يتعين على المنظمات مواصلة الاسترشاد بما يلي: (أ) مفهوم استرداد التكاليف، على النحو المحدد في الاستعراض الشامل رباعي السنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة رقم 243/71)؛ (ب) امتثال منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى مع إجراء مراقبة منتظمة؛ و (ج) نهج منسق للمعدلات المتفاوتة على نطاق المنظمات.

25 - وردًا على ذلك، شكر نائب المدير المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود على مشاركتها ونهجها البنّاء منذ عام 2012 في وضع سياسة استرداد التكاليف المنقحة بالمواءمة مع متطلبات الاستعراض رباعي السنوات. وقال إنه يتطلع إلى العمل مع المنظمات الأخرى والدول الأعضاء من أجل تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس.

26 - وشكر مدير شعبة الخدمات الإدارية بصندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس على توجيهاته على امتداد الفترة الطويلة التي استغرقتها العملية ولفت الانتباه إلى الشراكة القوية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع سياسة استرداد التكاليف المنقحة. وستواصل المنظمات الأربع العمل مع منظومة الأمم المتحدة من خلال شبكة المالية والميزانية الخاصة باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

27 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 12/2020 بشأن السياسة الشاملة المشتركة لاسترداد التكاليف.

سادسا - طرق عمل المجلس

28 - قدّم أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عرضًا شفويًا للاستجابة المشتركة لأمانات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن طرق عمل المجالس التنفيذية: خطط العمل المقترحة لعام 2021، استجابة لقرارات المجلس رقم 22/2018 و 2/2020.

29 - وفي المداخلة الوحيدة، رحّب أحد الوفود بالاستجابة المشتركة وخطط العمل المقترحة لعام 2021، لضمان قدر أكبر من الكفاءة في أعمال المجلس بتنسيق عمل المجالس الثلاثة دون التأثير بالسلب على المناقشة الموضوعية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه من أن تحويل النظر في بنود جدول الأعمال عن الدورة العادية الثانية قد ينتج عنه انخفاضًا متزامنًا في الرقابة وتقليل الوضوح في الأنشطة البرنامجية. وفي حين دعم الوفد خطة العمل لعام 2021 الخاصة بالمجالس الثلاثة، فقد شدد على ضرورة الاحتفاظ بخيار

إعادة النظر في خطة العمل بناءً على خبرة المجلس في تنفيذ خطة العمل في عام 2021. وكرر الوفد تأكيده على أهمية عقد ثلاث دورات مجلس إدارة سنويًا لكل مجلس من أجل الحفاظ على التنفيذ الفعال لمهمة الرقابة في المجلس.

30 - وردًا على ذلك، طمأن أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الوفود بأن أمانات المجالس التنفيذية الثلاثة ومقرها نيويورك والوكالات المعنية، في دورها الداعم، قد منحت الأولوية للحفاظ على الرقابة الكاملة للمجلس على أنشطة الوكالة. وحافظ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على التزامه بعقد ثلاث دورات في السنة. وتطلع أمين المجلس إلى مواصلة العمل مع أعضاء المجلس من خلال المكتب لتحسين كفاءة المجلس باستمرار وضمان فعاليته.

31 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 13/2020 بشأن طرق عمل المجلس التنفيذي.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سابعا - حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحوار حول التمويل المنظم

32 - ناقش مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيانه عمل المنظمة في سياق أزمة كوفيد-19. كانت التنمية البشرية العالمية على شفا التراجع لأول مرة منذ أن وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفهوم ومقاييسه في عام 1990. وأدت أوجه التفاوت بين البلدان إلى تفاقم تأثير الجائحة. حيث توفيت حالتين من كل ثلاث حالات مصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 في البلدان النامية. وقد أفضى الافتقار إلى التعاون العالمي في أوائل عام 2020 إلى انقسام العالم وعدم استعداده لمواجهة الجائحة الذي يمثل اختبارًا جيليًا للأمم المتحدة، في الذكري 75 لتأسيسها، ولتعددية الأطراف. كانت هناك حاجة لبذل جهد جماعي للاستعداد والاستجابة والتطوير بشكل أفضل ورسم معالم مستقبل تتطلع إلى ما بعد التعافي حتى عام 2030. ولا تزال أهداف التنمية المستدامة البوصلة التي توجه عملية اتخاذ القرارات التي تنتظرنا، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية.

33 - لقد قدّمت الأمم المتحدة استجابة قوية ومتكاملة لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) - حيث قادت التدخلات الصحية ودعت إلى وقف شامل لإطلاق النار وعملت على معالجة الآثار الإنسانية ووضعت إطار دعم اجتماعي واقتصادي. وقدّم برنامج الأمم المتحدة دعمه منذ بداية الأزمة: من خلال الاشتراك مع مكتب التنسيق الإنمائي في وضع إطار عمل الأمم المتحدة الخاص بالاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والاضطلاع بدور قيادي فني لتنفيذه من خلال نظام المنسقين المقيمين. وعمل البرنامج الإنمائي مع شركاء الأمم المتحدة في تصميم 117 تقييمًا للأثر الاجتماعي والاقتصادي في 83 بلدًا في خمس مناطق كشفت عن عدد من القضايا المثيرة للقلق: لم يتم تسوية المنحنى الوبائي العالمي؛ عادت البلدان النامية إلى تخصيص كميات هائلة من الموارد المالية لمكافحة الجائحة، مما جعلها عرضة للضعف المالي؛ وكانت هناك أيضًا حاجة ملحة لتوسيع نطاق نُظم الحماية الاجتماعية.

34 - بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل في التعامل مع هذه المسائل. حيث كانت لدى خمس وسبعين دولة خطط استجابة اجتماعية واقتصادية تُعبر الابتكار والبراعة، وقدمت مختبرات التسريع الخاصة

ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لستين دولة منها. وقد توسعت مختبرات التسريع لتصل إلى 70 بالمائة من البلدان الأقل نموًا ومنخفضة الدخل وأكثر من 70 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكجزء من استثماره في نهج الأنظمة والتحرك إلى ما بعد التعافي تجاه عام 2030، ركّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عرضه حول جائحة كوفيد-19 على: الحوكمة والوكالات المعنية والحماية الاجتماعية والاقتصاد الأخضر والارتباك في المجتمع الرقمي. وقد تمثل دعمه في ثلاثة جوانب: (أ) الحفاظ على استمرارية الأعمال وترك الأبواب مفتوحة؛ (ب) الحد من تأثير الجائحة والخسائر في التنمية مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا؛ و (ج) تصميم استثمارات ممنهجة تعالج الظروف الأساسية وترسم مسارات مستدامة لعام 2030.

35 - ولتمويل جهود مواجهة أزمة كوفيد-19، أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توزيع 30 مليون دولار من خلال مرفق الاستجابة السريعة، مما أتاح لحوالي 130 بلدًا (45 بلدًا في حالات الأزمات/الأوضاع الهشة) و 110 مكاتب قطرية الحصول على الأموال للاستعداد والاستجابة والتعافي. وقد خصص أكثر من 112 مليون دولار لطلبات الشراء وخدمة 136 شركة، بما في ذلك المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية، من خلال تعزيز بنية المشتريات العالمية الخاصة بها وأعاد تخصيص الموارد الأساسية وغير الأساسية لـ 90 مكتبًا قطريًا. وأتاح مرفق التمويل السريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم إطلاقه في يوليو 2020، 100 مليون دولار أمريكي حتى تتمكن المكاتب القطرية من إقامة شراكات ودعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الوطني، بما في ذلك تقديم الدعم الفني لـ52 بلدًا لوضع أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

36 - وواصل الجيل التالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جعل البرنامج الإنمائي أكثر فعالية وكفاءة وشفافية. في عام 2019، حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوازن في الميزانية المؤسسية الخاصة به للعام الثالث على التوالي وفي عام 2020 صُنّف على أنه الهيئة الأكثر شفافية في الأمم المتحدة وثالث أكثر المنظمات الإنمائية شفافية على مؤشر الشفافية في المعونة. وفيما يتعلق بالإصلاح، تصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحديات المتمثلة في طريقة جديدة في التعاون مع الحكومات وممارسة المساءلة المتبادلة وإدارة الحوافز المالية التي أعاقت إحراز تقدم في الصلة بين الإنسانية والتنمية والسلام. وبالنظر إلى حصيلة الخسائر الناجمة عن فيروس كوفيد-19 على الموظفين، منح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية لدوره المتعلق بواجب الرعاية إلى جانب العمل على تعزيز المهارات الرقمية وضمان سلامة الموظفين، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد شدد المدير على أهمية التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به وناشد الدول الأعضاء بالوفاء بالتزام اتفاق التمويل المحدد بنسبة 30% من الموارد الأساسية بحلول عام 2023.

37 - بوجه عام، أثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفيه لالتزامهم خلال الجائحة. وأعربت عن دعمها الكامل للدور الفني الرائد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان على تقييم الأثر وإعداد استجابة اجتماعية واقتصادية لجائحة كوفيد-19. كما رحبّت بالمجالات الأربعة للجهود المبذولة في التصدي لجائحة كوفيد-19، وتوقعت أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منح الأولوية لبناء القدرات الوطنية التي تهدف إلى ضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. مَثّلت جائحة كوفيد-19 أزمة تتعلق بالأمن البشري لعب خلالها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا مركزيًا في إطار تناول الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقد حرصت على الحصول على دعم تحليلي من البرنامج الإنمائي من أجل تتبع آثار الجائحة على المستوى القطري وإعداد استجابات ملائمة تتفاوت حسب احتياجات البلدان. ورحبت بالدور المركزي للبرنامج الإنمائي في استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19

وشجعته على مواصلة مساعدة البلدان في رسم طريقها نحو "الواقع الجديد"، مع التركيز على أوجه عدم المساواة والتهميش والتمييز للوصول إلى مستقبل أخضر مزدهر. وقد دعمت بقوة تنسيق منظومة الأمم المتحدة من خلال نظام المنسقين المقيمين للتصدي للجائحة وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قيادة أنشطة مشتركة في مجالات اختصاصه الأساسية وهي: الحوكمة وسيادة القانون ومنع حدوث الأزمات والتعافي. وبالإشارة إلى الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، كان لزامًا على المجتمع الدولي أن يحمي تعددية الأطراف ويعمل على تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف.

38 - أكدت مجموعة من الوفود على أهمية التمويل غير المخصص لغرض بعينه والذي يتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة السريعة للأحداث غير المتوقعة للجائحة. ورحبت بتعزيز الاعتراف بتمويل المانحين للموارد الأساسية خلال أزمة كوفيد-19 وأكدت مجددًا على الالتزام باتفاق التمويل وتخصيص التمويل الأساسي المرن وتشجيعه. ونظرًا لأن جائحة كوفيد-19 قد تؤثر على تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2018-2021، فقد شجعت البرنامج الإنمائي على تحديد النتائج الأكثر تضررًا من أزمة كوفيد-19 وإطلاع المجلس على خطوات الحد من الآثار السلبية. وأعربت عن تقديرها لتعاون البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز تبادل الآراء حول التمويل المنظم وإعداد التقارير عن اتفاق التمويل حتى يتمكن المجالس من المشاركة في حوار تفاعلي تسترشد به في اتخاذ القرارات وفي تنفيذ الخطة الاستراتيجية على المستوى الإجمالي. وسلطت المجموعة الضوء على ثلاث مسائل. أولًا، أشادت بزيادة الالتزامات الأساسية متعددة السنوات وشددت على ضرورة توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة الأساسية وتنويعها لضمان الاستدامة. ورحبت بحصول البرنامج الإنمائي على 10 بالمائة من الموارد غير الأساسية من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات وهو تطور إيجابي مرحب به لمواجهة الاتجاه العالمي المتنامي نحو زيادة تخصيص الأموال. وقد سعت إلى توضيح كيفية تخطيط البرنامج الإنمائي لزيادة الموارد الأساسية للوصول مستهدف اتفاق التمويل المحدد بـ 30 بالمائة. ثانيًا، شجعت البرنامج الإنمائي على زيادة حصته من النفقات المتعلقة بالتنمية من خلال الأنشطة المشتركة والانخراط في تبادل الآراء مع هيئات الأمم المتحدة وخصوصًا مكتب التنسيق المحلي، لتحسين التعريف الإجرائي ومواءمة المؤشرات الخاصة بتنفيذ اتفاق التمويل. ثالثًا، رحبت بتقدير تكاليف النتائج وتحليل الفجوة في التمويل وطلبت تفاصيل حول الكيفية التي عالج بها البرنامج الإنمائي أوجه القصور وكفل تلقي المجالات المشمولة بالخطة الاستراتيجية للتمويل الكافي. وأكدت مجددًا على أن البرامج القطرية ينبغي أن تنبثق من إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وأشادت بالتقارير الشاملة للبرنامج الإنمائي حول تنفيذ اتفاق التمويل، بما في ذلك التقدم المحرز بنسبة 76,9 بالمائة في الأهداف.

39 - ذكرت مجموعة أخرى من الوفود أن أزمة كوفيد-19 كانت اختبارًا لنتائج الإصلاح الخاصة بالأمم المتحدة، مما يجعل تنفيذ الإصلاح المحور الرئيسي في تحقيق المرونة والاتساق على نطاق المنظومة وتعزيز العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ودعت إلى تضافر الجهود بشكل أكبر في التنسيق والتعاون بين الوكالات وأوجه الكفاءة واتفاق التمويل وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وإطار المساءلة الإدارية. وقد دعت منظومة الأمم المتحدة إلى اتباع نهج شامل لتحقيق الأهداف، بما يتماشى مع الاستعراض رباعي السنوات والسعي لتحقيق الكفاءة والفعالية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وبناء مستقبل أخضر. وشجعت

البرنامج الإنمائي وهيئات الأمم المتحدة على الانخراط مع المجلس في جميع مراحل وضع الخطط الاستراتيجية الجديدة.

40 - وفي مداخلات فردية، أكدت الوفود مجددًا على الأهمية المحورية للقضاء على الفقر والتنمية بوصفهما الولاية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتضمن ذلك التطرق لمسألة الأمن الغذائي وسوء التغذية وأسبابه الجذرية والتغييرات الهيكلية اللازمة لمعالجتها. وقد كان هناك تقدير عام للمكاسب الناتجة عن زيادة كفاءة البرنامج الإنمائي والميزانية المؤسسية المتوازنة للسنة الثالثة على التوالي. ومع ذلك، أثيرت مخاوف تتعلق بأن إصلاح الأمم المتحدة يحرم البرنامج الإنمائي من الوصول إلى الشركاء في المجالات المشمولة بولايته. أكدت البلدان متوسطة الدخل على احتياجاتها الخاصة واعترضت على الطريقة الضيقة لتصنيف البلدان حسب الناتج المحلي الإجمالي والتي تحد من قدرة البرنامج الإنمائي على مواجهة التحديات التي تعترض البلدان متوسطة الدخل؛ وقد رحبت بالمؤشرات الرائدة الخاصة بالبرنامج الإنمائي التي تضمنت عمليات قياس تتعدى نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي وهي مبادرة يتعين على منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكرارها. وطلبت تفاصيل حول خطط البرنامج الإنمائي من أجل: توسيع نطاق برامج الدخل الأساسي المؤقت من خلال ترتيب التمويل اللازم من خلال مؤسسات التمويل البالغ الصغر؛ وسد الثغرات فيما يتعلق بالارتباك والإقصاء في المجتمع الرقمي؛ ودعم البلدان المتأثرة بتغير المناخ. رحبت الوفود بعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2.0 الذي ركّز على مسألة التعافي وتحول المجتمعات والحوكمة والأمن والاقتصاد الأخضر والارتباك في المجتمع الرقمي. وأقرت بأهمية وجود قاعدة موارد أساسية قوية وأكّدت على أنه يجب أن تكمل المساهمات المخصصة المساهمات الأساسية وأن يتم تخصيصها بما يتماشى مع الاحتياجات المحددة ذاتيًا للبلدان.

41 - وردًا على ذلك، شدد مدير البرنامج على استمرار دور الأمم المتحدة في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها كركيزة من ركائز التعاون الدولي في مواجهة الأزمات العالمية. وقد كان البرنامج الإنمائي في المقدمة، حيث ساعد البلدان في مواجهة الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة والحصول على التمويل واكتساب المهارات. ولعب دورًا محوريًا في التصدي للأزمة، حيث ساعد البلدان في تحديد الفئات الأكثر ضعفًا واستئناف مسار التنمية، وفقًا لعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2.0. أبرزت الجائحة بشكل كبير على أوجه عدم المساواة المتأصلة في الفجوة الرقمية؛ وساعد البرنامج الإنمائي البلدان في وضع السياسات الخاصة بإنشاء منظومة شاملة وسريعة الاستجابة للرقمنة والتي جعلت من الممكن إدارة التحديات المعقدة. وقد أظهر تعزيز النهوض بالدخل الأساسي المؤقت الكيفية التي اختار بها البرنامج الإنمائي أفضل الممارسات، من خلال شبكة السياسة العالمية التابعة له وساعد البلدان التي تناضل في سبيل التخفيف من التأثير الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. وبالمثل، أبرز تغير المناخ الآثار الوخيمة لجائحة كوفيد-19؛ ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده للوفاء بوعده المتعلق بالمناخ بدمج المسار القادر على تحقيق التحول في مواجهة تغير المناخ مع تحديد أولويات الاستثمار في إدارة الأزمات. وفيما يتعلق بالتمويل البالغ الصغر، حقق البرنامج الإنمائي الاستفادة من تأثير أهداف التنمية المستدامة لمساعدة الحكومات على حشد أصول السندات للجوء إلى أسواق الأسهم والتعرف على الكيفية التي يمكن للأهداف من خلالها الاستفادة من رأس المال الخاص لتحقيق النتائج المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. واصل البرنامج الإنمائي العمل من خلال اتفاق التمويل ونوافذ التمويل المواضيعي لتشجيع الدول الأعضاء على الاستثمار في البرنامج الإنمائي باعتباره مقترح قيمة وتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتنويعها.

وكان الدليل على مقترح القيمة الخاص بالبرنامج الإنمائي الجزء الكبير من التمويل الذي شـــاركت في اسـتثماره البلدان المشـمولة بالبرنامج ويصـل إلى نحو مليار دولار. وقد منحت الموارد الأسـاسـية إحدى المؤسسات المرونة اللازمة للاستجابة والمنصة التي يحقق من خلالها التمويل المخصص القيمة المثلى. شارك البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص من خلال تأثير أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، كعنصـــر مُكَمّل لعمله، وليس لاعتماد نموذج أعمال القطاع الخاص، والعمل على واجهة ربط التمويل العام والخاص لتحقيق الأهداف.

42 - أكد المدير المعاون بالوكالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التعاون المشـــترك بين البرنامج الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام في وضع التوجيهات التي جعلت تقييمات مراعاة ظروف النزاع والقابلية للتأثر جزءًا لا يتجزأ من عمليات تقييم الأثر وخطط الاستجابة الخاص بالفريق القطري، بما يتماشى مع أهداف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وبالمثل، ساهم عمل البرنامج الإنمائي في منطقة الساحل في تحقيق الاستقرار من خلال برامج الحوكمة المحلية وإتاحة سبل العيش للشباب والفئات المحرومة من السكان، بما في ذلك المشردين داخليًا ضمن خطة الاستجابة الإنسانية. كما وقّع البرنامج الإنمائي اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز آليات الحوكمة المحلية في اليمن ودعم ســـبل العيش وخلق فرص عمل وتقديم الخدمات في مجالي الصحة والتعليم. وقد شارك البرنامج الإنمائي بنشاط في التحضيرات لقمة النظم الغذائية لعام 2021، ممارسًا دوره في تحقيق التكامل في معالجة قضايا السوق والبنية التحتية التي تؤثر على إنتاج الغذاء.

43 - ذكر المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المكتب قاد بعثة ميدانية عبر الإنترنت إلى جواتيمالا في عام 2020 أتيحت خلالها الفرصـة للمشـاركين للتعرف على البرامج التابعة للبرنامج الإنمائي. وقد كان من بين المشـاركين في البعثة الافتراضـية مسؤولين رفيعي المستوى في جواتيمالا وموظفي المكتب القطري التابع للبرنامج الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري ورواد المشـــاريع في القطاع الخاص. أثبتت البعثة الافتراضـــية أنها مثمرة للغاية وقد حظيت الوفورات المحققة من تنفيذ المهمة "افتراضـيًا" بالترحيب. وكانت البعثات الميدانية الافتراضـية بديلاً مجديًا وفعالاً في الوقت الذي كانت فيه الزيارات الميدانية خيارًا غير متاح.

44 - قال المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لآسـيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه على نطاق المنطقة المشمولة بالمكتب كانت الرسالة واضحة: لم تعد مسارات "النمو السريع" التقليدية خيارًا قابلاً للتطبيق. في عام 2020، تمثّل الطلب على مساعدات البرنامج الإنمائي في المسارات الخضراء الشاملة والسياسات والاستثمارات والتغييرات المؤسسية اللازمة لتنفيذها في مجالات ثلاثة رئيسية: اختبار وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة داخل المنظومة الأوسع نطاقًا؛ وإدماج الاقتصاد الدائري في تجديد الموارد وتقليل الفاقد؛ وتقليص الفجوة الآخذة في الاتساع الناتجة عن الاقتصاد الرقمي.

45 - أكد المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مســـاعدة استمرارية تصريف الأعمال التي يقدمها البرنامج قد أفادت البلدان الأفريقية في احتواء وتخفيف آثار الجائحة على قدراتها على القيادة، وذلك بفضل التقنيات الرقمية التي تتيح للوزارات والدوائر الأساسية مواصلة العمل. كان هناك إقبال متزايد على الديمقراطية في جميع أنحاء القارة حيث تم التخطيط لإجراء حوالي 20 عملية انتخابية في 2020-2021؛ وقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا رئيســـيًا في الحفاظ على زخم الانتخابات، ومساعدة البلدان على ضمان ممارسة ناخبيها لحقوقهم في بيئة آمنة. وبالتوازي مع ذلك، أقام البرنامج شـراكة مع الاتحاد الأفريقي لتقييم تأثير أزمة كوفيد-19 على السـلام والأمن في أفريقيا لصـياغة

مواقف السياسة العامة. ولتعزيز التلاحم الاجتماعي، يعمل البرنامج مع الحكومات على تحديد الفئات الضعيفة من السكان وتقديم برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان لهم.

46 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 14/2020 بشأن الحوار حول التمويل المنظم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثامنا - التقييم

47 - قَدّم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي بشأن التقييم لعام 2019 (DP/2020/13) إلى جانب تقييم التعاون الإنمائي للبرنامج في البلدان متوسطة الدخل (DP/2020/21)، وأعقب ذلك رد الإدارة على تقييم التعاون الإنمائي للبرنامج في البلدان متوسطة الدخل (DP/2020/22) من قبل مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التقرير السنوي بشأن التقييم 2019

48 - تساءلت الوفود، في معرض الإشارة إلى سياسة التقييم المنقحة (القرار 19/2019) التي دعت إلى زيادة تخصيص الموارد لمكتب التقييم المستقل، عما إذا كان المستهدف المحدد بـ3 في المائة قد تم الوفاء به وكيف استغل المكتب الموارد لتعزيز عمله، بما في ذلك الإشراف على جودة التقييمات اللامركزية. وإذ أقرّت الوفود بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لمعالجة أوجه القصور في التقييمات على المستوى القطري، فقد لاحظت أن جودة معظم التقييمات اللامركزية لا تزال منخفضة. وتساءلت عن الكيفية التي كان يستخدم بها البرنامج الإنمائي قائمة خبراء التقييم لديه لمعالجة أوجه القصور هذه، وطلبت تقديم تفاصيل حول الأهداف الخاصة بالمبالغ المخصصة للمكاتب القطرية من أجل إجراء التقييمات اللامركزية. واقترحت الوفود أن يجري البرنامج الإنمائي توليفة مواضيعية للتقييمات التي مكّنت خبراء التقييم من جمع النتائج من كل تقارير التقييم؛ وناشدت الإدارة على مواصلة ترسيخ ثقافة التقييم في المكاتب القطرية، بما في ذلك استخدام التقييم كمعيار في تقييمات أداء المديرين القطريين.

49 - وردًا على ذلك، أكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج مجددًا على التزام البرنامج الإنمائي بتعزيز ثقافة تقييم قوية وتحسين جودة التقييمات اللامركزية. وفي الوقت الذي خصصت فيه المكاتب القطرية موارد للتقييم في الميزانية، نشأت التحديات في الغالب بسبب التأخير في التنفيذ وتدني المهارات اللغوية لدى خبراء التقييم، وهي مسائل عَمِلَ البرنامج الإنمائي على حلها. وفي حين أن مستهدف تخصيص الموارد المحدد بنسبة 1 في المائة للتقييمات لم يتحقق بعد، فإن الموارد الفعلية المخصصة تتزايد سنويًا، مما يدل على وجود اتجاه إيجابي.

50 - قال مدير مكتب التقييم المستقل إن 55 في المائة فقط من تقييمات المكاتب القطرية المقررة قد نُفِذَت في نهاية العام، مشددًا على ضرورة ترتيب إدارة البرنامج لها حسب الأولوية وضمان إثراء نتائج التقرير للبرامج القطرية. وضع مكتب التقييم المستقل مبادئ توجيهية منقحة للتقييم اللامركزي من أجل دعم التخطيط الذي تضطلع به المكاتب القطرية، وذلك على الرغم من الحاجة إلى المزيد من الدعم المالي وإشراك الإدارة؛ أبلغ مكتب التقييم المستمر إدارة البرنامج الإنمائي باستعداده للمشاركة في لجان تقييم وثائق البرامج القطرية للتأكد من أن البرامج القطرية تُعبّر عن التقييمات وأن خطط التقييم مجدية وقابلة للتقييم.

ويعمل المكتب أيضًا مع البرنامج الإنمائي على وضع بند في الميزانية للتقييمات اللامركزية لضمان تقديم الموارد الكافية لها وتعزيز نظام ضمان الجودة.

تقييم برامج التعاون الإنمائي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان متوسطة الدخل

51 - ألقت الوفود الضوء على أهمية مساهمة التقييم وتوصياته. وقد لوحظ أن البلدان متوسطة الدخل تأوي شريحة واسعة من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، وكانت جهودها ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيكون للمكاسب الإنمائية الكبيرة في البلدان متوسطة الدخل تأثيرات مضاعفة، وهو ما يعود بالفائدة على الاقتصاد العالمي ككل، ويُحَسّن التعاون الدولي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والحوار بشأن السياسات. وينبغي أن تكون استراتيجيات البلدان متوسطة الدخل مرنة وديناميكية، مع الإقرار بالمستويات المختلفة للتنمية في البلدان متوسطة الدخل وتأثير جائحة كوفيد-19 على مكاسب التنمية. شُجِّعَ البرنامج الإنمائي على تعزيز قدراته على تلبية الاحتياجات الإنمائية المتفاوتة للبلدان متوسطة الدخل.

52 - قال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج إن استجابة الإدارة لتقييم برامج التعاون الإنمائي التابعة للبرنامج الإنمائي في البلدان متوسطة الدخل ذكرت أن البرنامج الإنمائي سيقدم للمجلس خيارات مختلفة لتحسين عملية تخصيص الموارد للبلدان متوسطة الدخل وتمويل التنمية للدول الجذرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع الأولويات المحددة وطنيًا.

53 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 15/2020 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تاسعا - البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

54 - قَدّم المدير المعاون بالوكالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحة عامة عن 11 وثيقة برنامج قطري معروضة للحصول على موافقة المجلس وتسعة تمديدات للبرامج القطرية. وفي الجمهورية العربية السورية، سيواصل البرنامج الإنمائي العمل في البرنامج القُطري الحالي لمواصلة التعاون مع الشركاء والمواءمة مع الإطار الاستراتيجي قيد الإعداد مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

55 - وأشار كذلك إلى أنه، بما أن عام 2020 لا يزال عامًا انتقاليًا نحو التنفيذ الكامل لأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، فإن البرنامج الإنمائي أحرز تقدمًا في كفالة مواءمة جهود البرنامج مع المنظمات الأخرى للأمم المتحدة تحت قيادة المنسقين المقيمين. وشدد على أهمية النظر في الوثيقتين معًا لضمان اتباع نهج شامل في البرامج على المستوى القطري للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي. وفي المقابل، قَدّم المديرون الإقليميون للمكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثائق البرامج القُطرية من المنظور الإقليمي لكل منها.

56 - وبناءً على طلب الحكومة، أُرجئ استعراض البرنامج القطري للصين (DP/DCP/CHN/4) إلى الدورة العادية الأولى لعام 2021.

57 - استعرض المجلس التنفيذي واعتمد، وفقًا لقراره 7/2014، وثائق البرامج القطرية لبيلاروس (DP/DCP/BLR/4) والبوسنة والهرسك (DP/DCP/BIH/4) وكولومبيا (DP/DCP/COL/3)

وإسواتيني (DP/DCP/SWZ/4) وإندونيسيا (DP/DCP/IDN/4 and Corr.1) وكازاخستان (DP/DCP/KAZ/4) وصربيا (DP/DCP/SRB/3)، بما في ذلك إطار النتائج والموارد لكوسوفو[1] (DP/DCP/SRB/3/Add.1) وتيمور الشرقية (DP/DCP/TLS/3 and Corr.1) وتركيا (DP/DCP/TUR/4) وتركمانستان (DP/DCP/TKM/3) وأوغندا (DP/DCP/UGA/5).

58 - وافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لبوركينا فاسو لمدة عامين بداية من 1 يناير/كانون الثاني 2021 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، وعلى تمديد البرنامجين القطريين لموريشيوس وسيشيل لمدة ثلاث سنوات بداية من 1 يناير/كانون الثاني 2021 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2020/23.

59 - وأُحيط المجلس التنفيذي علمًا بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية للبحرين والكاميرون والسلفادور وغينيا بيساو وليبيا بداية من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2020/23/Add.1، والتمديد الأول للبرنامج القطري للصين بداية من 1 يناير/كانون الثاني إلى 28 فبراير/شباط 2021، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2020/23/Add.1.

عاشرا - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

60 - قدّم المدير المعاون بالوكالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وقدّم المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير مدير البرنامج الخاص ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2020/14)، عملاً بقرار المجلس رقم 8/2018.

61 - أشادت الوفود ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة على أدائه الجيد بقيادة المنسق التنفيذي. ورحبت بالتقدم المحرز في عام 2019 وأكدت على الدور المحوري لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والعاملين فيه في إطار دعم البلدان النامية لتحقيق الأهداف. وكانت أعمال برنامج متطوعي الأمم المتحدة موضع ترحيب خاصةً في مساعدة الجهود الوطنية في التصدي لأزمة كوفيد-19، حيث تَكّيف معها بشكل سريع وقَدّم الدعم اللازم. أبرزت حقيقة أن 81 بالمائة من متطوعي الأمم المتحدة من بلدان الجنوب مساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وضمان جعل منظومة الأمم المتحدة متوازنة جغرافيًا. كما تم تسليط الضوء على دعم برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي لا يقدر بثمن لتحقيق التغطية الصحية الشاملة إلى جانب المبادرة العالمية للمتطوعين في مجال الصحة. وشجعت الدول الأعضاء على تشجيع برنامج متطوعي الأمم المتحدة من خلال تخصيص موارد أساسية قابلة للتنبؤ ومتعددة السنوات ودعم صندوق التبرعات الخاص التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وهذا من شأنه أن يساعد البرنامج على وضع حلول قائمة على المتطوعين وتبادل المعرفة والمشاريع التحويلية، بما في ذلك المبادرات مثل برنامج إدارة المواهب المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للشباب المهنيين ذوي الإعاقة والتي يمكن لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى اعتمادها. وأثنت الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتحقيق التكافؤ الجنساني بين المتطوعين.

(1) وتُفهم أي إشارات إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 1244 (1999).

62 - أشادت مجموعة من الوفود من أقل البلدان نموًا ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة على حشده الهائل واستعانته بمتطوعي الأمم المتحدة وتوسيع نطاق وجوده في أكثر من 150 بلدًا. ورحبت بأن 51 بالمائة من المتطوعين من النساء وأعربت عن تقديرها للاتجاه المستمر لزيادة أعداد المتطوعين الوطنيين الذين يشكلون الآن أكثر من نصف عدد المتطوعين. ومع الإقرار بأن خدمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة كانت موجهة بشكل أساسي نحو الأهداف 3 و 10 و 17، أكدت المجموعة على أن أولويات أقل البلدان نموًا كانت متنوعة وأن أزمة كوفيد-19 تسببت في زيادة الطلب على المتطوعين في أقل البلدان نموًا.

63 - أثنت مجموعة أخرى من الوفود على التقدم الذي أحرزه برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام 2019 ومؤشراته القابلة للقياس والتي تتسم بالشفافية والقابلة للمساءلة لتقييم أداء الخطة الاستراتيجية. لقد كانت أعمال برنامج متطوعي الأمم المتحدة في طليعة الجهود المبذولة لتعبئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين خلال عقد العمل وفي عام 2019، وصل عدد البلدان الأم والبلدان المضيفة المشاركة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى رقم قياسي جديد. وأتاحت خدمات البرنامج عالية الجودة لمنظومة الأمم المتحدة فرصة فريدة لتسريع تنفيذ الأهداف وإضفاء الطابع المحلي عليها. وفي عام 2019، استفادت 54 هيئة تابعة للأمم المتحدة من خدمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة، مما أظهر طلبًا كبيرًا على حشد المتطوعين في مجال التنمية وعمليات حفظ السلام. وقد سمح التحول الرقمي الذي بدأ في عام 2017 لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالتعامل بشكل سريع مع أزمة كوفيد-19؛ وفي عام 2019، اضطلع 000 13 متطوع عبر الإنترنت بمهام. احتفت الوفود ببوابة المعارف الجديدة ومكتب الخدمات المؤسسية الذي قام بالردّ على أكثر من 000 15 استفسار شهري من متطوعين محتملين وشركاء للأمم المتحدة. ورحبت الوفود بالدعم الذي قدّمه برنامج متطوعي الأمم المتحدة ضمن جهود الأمم المتحدة لاحتواء أزمة كوفيد-19، ونشر ما يقرب من 000 1 متطوع من متطوعي الأمم المتحدة، 90 بالمائة منهم كانوا من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين وأكثر من 700 1 متطوع على الإنترنت. وفي ظل وجود 81 بالمائة من المتطوعين من بلدان الجنوب و 51 بالمائة من الإناث، كان برنامج متطوعي الأمم المتحدة ثروة لا تقدر بثمن في عمل الأمم المتحدة على عدم إغفال أحد. ورحبت بالمساهمة المتنامية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في تدابير الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية المراعية للاعتبارات الجنسانية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعمت جدول أعمال الإدماج الخاص ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة ، بما في ذلك من خلال برنامج إدارة المواهب المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للمهنيين الشباب ذوي الإعاقة.

64 - وردًا على ذلك، ألقى المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الضوء على الشراكة الموسعة بين البرنامج ومنظمة الصحة العالمية التي مكّنت البرنامج من العمل وتحديد المواهب الوطنية حول المسائل المتعلقة بالصحة في جميع المناطق، خاصة أفريقيا، بما في ذلك مبادرة المدافعين عن صحة الشابات الأفريقيات. وبينما لم تكن هناك قيود على برنامج إدارة المواهب المشترك بين البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للمهنيين الشباب ذوي الإعاقة تُضّيق من نطاق مكان خدمتهم، سعى برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتلبية احتياجاتهم في إطار مسؤوليات واجب الرعاية قبل نشرهم. شجع الوفد برنامج متطوعي الأمم المتحدة على الاستعانة بمتطوعين من ذوي إعاقة في وظائف دائمة في منظومة الأمم المتحدة.

65 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 16/2020 بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

الحادي عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

66 – قدّمت الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في معرض حديثها استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للأعوام 2018–2021، بما في ذلك التقرير السنوي حول النتائج التي حققها الصندوق في عام 2019 (DP/2020/15).

67 – أشادت الوفود بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على أدائه القوي تحت قيادة الأمينة التنفيذية. ورحبت باستعراض منتصف المدة والتقدم المحرز في الإطار الاستراتيجي للأعوام 2018–2021، خاصة فيما يتعلق بالإدماج المالي والتنمية المحلية والتمويل الابتكاري. كما أعربت عن تقديرها لاستجابة الصندوق السريعة لمساعدة أقل البلدان نموًا على مواجهة أزمة كوفيد–19 ودعم حلول القطاع الخاص لتنمية أقل البلدان نموًا وتشجيع الحكومات المحلية والقطاع الخاص وسط تزايد القيود المالية. وكان للصندوق دورًا حاسمًا في مساعدة أقل البلدان نموًا على الحفاظ على مكاسب التنمية وبناء اقتصادات مرنة بما في ذلك من خلال حلول التمويل الرقمية والحلول الرقمية الأخرى. وينبغي أن يواصل الصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية استخدام وتوسيع نطاق برنامج الاستثمار الخاص بأقل البلدان نموًا ومبادرات الاستثمار في مسارات الركاب ما قبل وبعد وسائل النقل العام من أجل: مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تأثير أزمة كوفيد–19 والسعي لتحقيق تعافي اقتصادي مستدام؛ ومواءمة أطره الاستراتيجية لحشد الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموًا؛ ويلعب الصندوق دورًا أكبر وأكثر فعالية في مساعدة أقل البلدان نموًا على سد الفجوة الرقمية ودمج الفقراء بشكل أفضل في الاقتصادات؛ وتعزيز ربط رواد الأعمال بالأسواق المالية الدولية؛ وتشجيع الانخراط مع الحكومات الوطنية والمحلية للنهوض بنُهُج الصندوق.

68 – ألقت مجموعة من الوفود التابعة لأقل البلدان نموًا الضوء على الانخفاض المحتمل في تمويل أقل البلدان نموًا نتيجة أزمة كوفيد–19. كان دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لأقل البلدان نموًا محوريًا بشكل خاص في الوقت الحالي لتحقيق خطة عام 2030. احتفت الوفود بعمل الصندوق في مجال التمويل المختلط وأعربت عن أملها في أن يجتذب المزيد من الشركاء والاستثمارات لأقل البلدان نموًا، وذلك بالإضافة إلى توفير الصندوق للأدوات المالية. وأعربت عن تقديرها للصندوق الدولي للاستثمار البلدي الذي يرعاه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وشددت على دوره المهم في تيسير تقديم القروض والضمانات وتعزيز دور البنوك المحلية في تنمية أقل البلدان نموًا. ورحبت بعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجال التمويل الرقمي، مما ساعد المجتمعات في أقل البلدان نموًا على تحسين الحصول على الخدمات المالية ومبادرته المعنية بتعزيز التكيف مع تغير المناخ المحلي، مما يسمح بتدفق المزيد من التمويل في مجال المناخ للمجتمعات المحلية.

69 – شجعت مجموعة أخرى من الوفود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مواصلة العمل في المناطق التي تندر فيها الموارد المالية. اضطلع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بدور حاسم في البلدان الأكثر تضررًا من أزمة فيروس كوفيد–19 والتي هددت بتقويض مكاسب التنمية. وألقت المجموعة الضوء على الدعوة المشتركة للعمل، والتحويلات المالية في الأزمة: كيفية الحفاظ على التدفق، وقد أدى ذلك إلى زيادة الوعي بالتأثير المحتمل الوخيم لانخفاض التحويلات المالية لملايين الأشخاص بسبب أزمة كوفيد–19. ومن خلال الانضمام لمجموعة أقاليمية من البلدان وشركاء القطاعين العام والخاص، قدّم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية خبرة فنية وشبكة ذات أهمية بالغة لتحقيق النجاح. وشجعت المجموعة اضطلاع الصندوق بدور أكثر أهمية في منظومة الأمم المتحدة ليصبح بوابة الدخول الرئيسية

للعمل على نطاق المنظومة بالأدوات والابتكارات المالية، نظرًا لميزاته النسبية في تشكيل مثل هذه الأدوات ونشرها للوصول إلى الفقراء والتصدي لأوجه عدم المساواة والإقصاء.

70 - وردًا على ذلك، سلطت الأمينة التنفيذية الضوء على عمل الصندوق في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نموًا على مواجهة أزمة كوفيد-19 والتعافي منها من خلال تطبيق خطط ضمان الائتمان الجزئي التي تدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والحصول على التمويل. وقد عمل الصندوق مع المصارف المحلية والحكومة والقطاع الخاص على مستوى المعاملات ومن خلال هيكلة آليات التمويل لتشجيع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولضمان توسيع نطاق عمله المعني بهذه المبادرات، واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى رسملة صندوقه الاستثماري البالغ 50 مليون دولار وتوجيه الأموال التي دعمت المبادرات المحلية وأثبتت جدواها عند الافتقار إلى الموارد. كما عمل الصندوق على سد الفجوة الرقمية من خلال الاضطلاع بدور ريادي في المدفوعات الرقمية في أقل البلدان نموًا التي مهدت الطريق للقطاعات المالية المحلية لبناء منظومات مالية رقمية وتضمينها في أجزاء أخرى من الاقتصاد. شارك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع جهات تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تجربة دمج التمويل الرقمي في الأطر الوطنية المتكاملة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وتضمن ذلك الدعوة إلى ضخ استثمارات واسعة النطاق لتحسين البنية التحتية للإنترنت والربط به. وواصل الصندوق جهوده الرامية إلى توسيع نطاق أعماله باتباع "نموذج النضج" - يبرز عمله أولاً، ثم يدعم تكراره وتوسيع نطاقه حتى يتمكن القطاع الخاص والحكومات الوطنية والمحلية من اتخاذ مبادرات ناجحة.

71 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 17/2020 بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الخاصة بالصندوق للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقارير السنوية عن النتائج المحققة في عام 2019.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الثاني عشر - بيان المديرة التنفيذية وحوار حول التمويل المنظم

72 - ذكرت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانها أن الأمم المتحدة قطعت شوطًا كبيرًا منذ تأسيسها قبل 75 عامًا في إطار تعزيز حقوق النساء والفتيات واختياراتهم. ومع ذلك، هددت أزمة كوفيد-19 بعرقلة مسيرة التقدم وإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030. بات تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان كمنظمة للصحة العالمية في الخطوط الأمامية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد تحرك الصندوق بسرعة لمواجهة الجائحة، حيث قام بتعديل برامجه وعملياته ووسائل تنفيذهما. وعلى الصعيد العالمي، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على ضمان استمرارية تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتقليل الاختلالات في سلسلة الإمدادات من أجل تنظيم الأسرة وحماية النساء والفتيات والمراهقات. في وقت مبكر، حذر المجتمع الدولي من تصاعد العنف الجنساني وسط الجائحة مع التركيز على أكثر الفئات ضعفًا من النساء والفتيات والسكان والمناطق والبلدان والسياقات الإنسانية. وفي عمله، كانت حقوق النساء والفتيات مسألة لا تقبل النقاش؛ ويتعين الحفاظ على صحتهم الجنسية والإنجابية. وقد شعر الصندوق بالسرور لمشاركته في قيادة ائتلاف العمل من أجل جيل المساواة بشأن الاستقلال الجسدي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

73 - من المرجع أن تعيق أزمة كوفيد-19 إحراز تقدم في النتائج الثلاث المُحدِثة للتحول للخطة الاستراتيجية للأعوام 2018-2021 للقضاء على: وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها والاحتياجات غير

الملباة لتنظيم الأسرة والعنف الجنساني وجميع الممارسات المؤذية. وعلى الصعيد القطري، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركاء الأمم المتحدة لتحقيق استجابة صحية وإنسانية واجتماعية واقتصادية منسقة تحت قيادة المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية. وكجزء من خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وفّر صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لأكثر من خمسة ملايين امرأة و 1,3 مليون مراهقة وشابة وقدم أكثر من مليون قناع طبي. وقد اشترى خدمات ومستلزمات لأكثر من 107 بلدان وساهم في عطاء الأمم المتحدة المشترك. وقد كان الصندوق يستعد لحدوث زيادة محتملة في التعدادات في عامي 2021 و 2022 والتي تأخرت حدوث بسبب أزمة كوفيد-19. وقد كان الصندوق في الخطوط الأمامية في مجال العمل الإنساني في أكثر من 60 بلدًا، حيث عمل على تقديم خدمات ومستلزمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة ومكافحة العنف الجنساني. واصل مكتب الشؤون الإنسانية تعزيز إدارة المشتريات وسلسلة الإمدادات والقدرات التشغيلية وقدرات الموارد البشرية لزيادة الفعالية والكفاءة؛ وعَمِلَ على سد الثغرات التشغيلية المحددة في تقييم قدرات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال العمل الإنساني للفترة من 2012 إلى 2019.

74 - أعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان عن التزامه بعملية استشارية شاملة في وضع خطته الاستراتيجية التالية التي ستُبنى على الأدلة حول المساعي الفعّالة والكيفية التي تُنَفّذ بها. ومراعاةً لتأثير أزمة كوفيد-19 على الموظفين، فقد استعان صندوق الأمم المتحدة للسكان بمنسق لواجب الرعاية ومتخصصين في مجال دعم رعاية الموظفين في كل منطقة. وسعى الصندوق إلى تهيئة بيئة عمل يُفسح فيها المجال للجميع، تستضيف نقاشات داخلية حول مخاوف الموظفين بشأن العنصرية والتمييز المجتمعيين وعدم المساواة الاجتماعية. وظلت الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مسألة ذات أولوية؛ وبعد أن عزز الصندوق إطار عمله المؤسسي، كان يعمل على بناء القدرات القطرية، وخاصة في الـ 14 بلدًا التي تواجه مخاطر عالية. وواصل الصندوق مع شركاء الأمم المتحدة مساعيه إلى ضمان الاستثمار المستدام بين الوكالات وتعزيز مساءلة شركاء التنفيذ. ويعمل الصندوق على تحويل دعوة الأمين العام إلى "السلام في المنزل" إلى واقع ملموس، وتوسيع نطاق التركيز على العنف الجنساني بداية من زيادة الوعي وصولاً إلى المساءلة. وتطلع المدير التنفيذي إلى تعزيز النهج الذي يركز على الضحايا في جهود القطاع الإنساني على مكافحة الاعتداءات الجنسية عندما تولى صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في يناير/كانون الثاني 2021. وواصل الصندوق الاستفادة من الزخم الذي نتج عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25+(ICPD)؛ واستجاب الآلاف بشكل إيجابي لسلسلة النقاشات العالمية بعنوان "ماذا بعد؟" الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتزامات نيروبي.

75 - وعلى النحو المبين في التقرير المعني بالحوار حول التمويل المنظم الذي يجريه صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2019-2020 (DP/FPA/2020/9)، فقد تجاوز الصندوق أهدافه المتصلة بالموارد للعامين الماضيين. وظل التمويل الأساسي عاملاً أساسيًا لاستكمال الأعمال غير المكتملة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والدفاع عن حقوق النساء والفتيات. وقد أتاحت مرونة الموارد الأساسية للصندوق الاستجابة الفورية والفعالة لأزمة كوفيد-19. وأدى التعجيل بتجهيز المدفوعات من قبل المانحين في عام 2020 إلى وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان في قاعدة أساسية قوية يمكن التنبؤ بها. وعمل الصندوق على تنويع قاعدة التمويل الخاصة به واستثمار الموارد الأساسية في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة من أجل تعظيم

الاستفادة من الأثر الشامل. وقد ظل دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومشاركته في إصلاح الأمم المتحدة قويًا. حيث جمع في عام 2020 حوالي 410 ملايين دولار أمريكي من التمويل المشترك من مصادر ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، بما فيها 53 مليون دولار من أجل جائحة كوفيد-19، وحوالي 23 مليون دولار أمريكي من القطاع الخاص في صورة مساهمات مالية وعينية، بما فيها 6 ملايين دولار أمريكي من أجل جائحة كوفيد-19. وظلت الحوارات بشأن التمويل المنظم منبرًا مهمًا لتبادل الأفكار وربط النتائج بالموارد.

76 - أكدت الوفود على مستوى المجلس من جديد على دعمها الراسخ لولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان لاستجابته السريعة للجائحة وجهوده الدؤوبة لتنفيذ النتائج التحويلية الثلاثة، من خلال العمل مع شركاء الأمم المتحدة بشأن الاستجابات في القطاع الصحي والاستجابات الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية. دعمت الوفود بشدة تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على الفئات الأكثر ضعفًا، النساء والفتيات، الشابات، كبار السن، الشعوب الأصلية، المنحدرين من أصل أفريقي، الأشخاص ذوي الإعاقات، والعمل على مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة دمج جهود القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي في جهود الاستجابة والإنعاش المتعلقة بجائحة كوفيد-19، بما فيها تلك المبذولة من خلال مبادرة تسليط الضوء (Spotlight Initiative). كذلك رحبت بعمله في الجبهة الأمامية للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي في السياسات المؤسسية والخاصة بإعداد البرامج. رحبت الوفود باستقرار الموارد الأساسية ولكنها أعربت عن قلقها من أن الجائحة يمكن أن تفرض تغيرات غير متوقعة، وقدمت طلبًا للحصول على معلومات حول كيفية استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان في حالة أدت الجائحة إلى انخفاض التمويل الأساسي. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تنويع قاعدته التمويلية ودعت الدول الأعضاء القادرة على زيادة المساهمات الأساسية على القيام بذلك.

77 - أكدت مجموعة من الوفود على الدور الذي اضطلع به التمويل الأساسي غير المخصص في قدرة الصندوق على الاستجابة للأحداث غير المتوقعة. ورحبت بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين جهود تقدير مساهمات الجهات المانحة بالتمويل الأساسي أثناء الجائحة، وأكدت من جديد على التزامها باتفاق التمويل وتخصيص الموارد الأساسية المرنة وتعزيزها. وبما أنه من المرجح أن تؤثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، فقد حث الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقييم النتائج الأكثر تأثرًا وتقديم تحديثات إلى المجلس بشأن خطوات التخفيف من الآثار السلبية، حيث إن التمويل المستدام المتوقع وعملية تنويع التمويل الأساسي هما عاملين أساسيان للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. رحبت الوفود بالتقارير الشاملة للصندوق حول تنفيذ اتفاق التمويل، حيث ظل الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل أمرًا بالغ الأهمية، بما في ذلك تحقيق النتائج بفعالية وكفاءة ومواءمة البرامج القطرية مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وسلطت الضوء على ثلاث نقاط رئيسية. أولها، ترحيبها بتوجيه صندوق الأمم المتحدة للسكان 26 في المائة من الموارد غير الأساسية للتنمية من خلال الأموال المجمعة المشتركة بين الوكالات، وهو اتجاه إيجابي نحو التمويل المخصص بصورة أقل صرامة. وثانيها، إثناؤها على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحقيق 18 في المائة من نفقات التنمية من خلال الأنشطة المشتركة وشجعته على مواصلة حواره مع منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب التنسيق الإنمائي، لتحسين التعريف التشغيلي لمؤشر "نفقات التنمية المحققة من خلال الأنشطة المشتركة". وسعت للحصول على تفاصيل حول الكيفية التي يخطط بها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مواءمة ذلك المؤشر

وغيره من مؤشـــرات اتفاق التمويل، بما في ذلك الوقت المتوقع لعقد اتفاق على مســـتوى المنظومة بشـــأن "الأنشـطة المشـتركة". وتمثلت ثالث نقطة في الترحيب بالتزام صـندوق الأمم المتحدة للسـكان بخطة النشـر العالمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة للتنفيذ الكامل لاسـتراتيجيتها الخاصـة بالعمليات التجارية بحلول نهاية عام 2022، وتنفيذها في 51 في المائة من المكاتب القطرية. وطلبت الحصـول على تفاصـيل حول الكيفية التي يخطط بها صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان لزيادة الدعم المقدم تجاه هذه الجهود في ظل جائحة كوفيد-19. سعت الوفود إلى اتباع نهج استشرافي للحوار بشأن التمويل المنظم، مما شجع المجالس على المشـاركة بطريقة سـاعدت في اتخاذ قرارات التمويل وتنفيذ الخطط الاسـتراتيجية على مسـتوى إجمالي، وطلبت الحصول على تقارير مالية ومعلومات بشأن الميزانية منقحة أكثر، بما في ذلك تلك الخاصة بالموارد المتاحة والفجوات المتوقعة.

78 - ذكرت مجموعة أخرى من الوفود أن جائحة كوفيد-19 أضـــنت نتائج إصـــلاح الأمم المتحدة، مما يجعل تنفيذ الإصـــلاح أمرًا حاســمًا للتحرك الســريع على مســتوى المنظومة ولتحســين العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وأكدت من جديد على التزامها بإصلاح الأمم المتحدة ودعت إلى مزيد من العمل المتضـافر فيما يتعلق بالتنسـيق والتعاون، والكفاءات، واتفاق التمويل، وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وإطار المساءلة الإدارية. ينبغي على منظومة الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين اتباع نهج شـامل لتحقيق الأهداف، بما يتماشـى مع الاسـتعراض الشـامل للسـياسـات المجرى كل أربع سـنوات، وسـعيًا لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية، والمسـاواة بين الجنسـين، وتمكين المرأة والأشـخاص ذوي الإعاقات، والعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والمناخ، والبيئة، وشمل ذلك ضمان تمتع المنظمات بالكفاءات والموارد الإنسانية الكافية. شجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظومة الأمم المتحدة على مشاركة المجالس عند وضع خطط الاستراتيجية الجديدة الخاصة بهما.

79 - وفي مداخلات فردية، شـــددت الوفود على الدور الهام الذي يضـــطلع به صـــندوق الأمم المتحدة للسكان في مسـاعدة البلدان على التصـدي لجائحة كوفيد-19 من خلال التوفير المسـتمر لخدمات الصـحة الجنسية والإنجابية وتمكين النساء والفتيات. كان هناك دعم قوي لدور الصـندوق في الحالات الإنسـانية، مع الإشارة إلى توصيات تقييم قدرة صـندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل الإنساني، للفترة 2012-2019. وشددت الوفود على أهمية تعددية الأطراف في التصدي للجائحة بروح من التضافر ومواصلة الجهود لتحقيق الأهداف. كذلك سُـلط الضـــوء على التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره ركيزة أســاســية للنُهج متعددة الأطراف القوية وإســـهامًا بالغ القيمة في دعم البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهدافه. وكان هناك طلب للحصـول على تفاصـيل حول الكيفية التي قدم بها صـندوق الأمم المتحدة للســـكان الدعم للبلدان في إدارة التعدادات طوال فترة الجائحة. أظهرت الوفود دعمًا قويًا لقيادة الصـندوق المشـتركة لتحالف عمل جيل المسـاواة المعني بالاسـتقلال الذاتي الجسـدي والصـحة الجنسـية والإنجابية والحقوق الخاصة بهما.

80 - وردًا على ذلك، قالت المديرة التنفيذية إن صـندوق الأمم المتحدة للسـكان تمكن من الاعتماد على سـخاء الجهات المانحة المعتادة، ولكنه سـعى إلى توسـيع قاعدته من الجهات المانحة، لا سـيما بين الجهات المانحة الناشئة والبلدان المستفيدة من البرامج. يعمل الصندوق مع الدول الأعضاء للالتزام بالتمويل الأساسي والوصـول إلى هدفه المتمثل في 150 مسـاهمًا، وقد تحسـنت نوعية التمويل (سـواء كان طرائق أسـاسـية أو مواضـيعية أو أقل تخصـيصًـا) وازدادت التحويلات المشـتركة بين الوكالات بشـكل ملحوظ. شـارك صـندوق

الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء، بما فيهم القطاع الخاص، في تحديد مجالات التقارب والإبلاغ عن إنجازاته بشكل أفضل. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان يرصد تأثير الجائحة على العمليات ويقيِّم تأثيرها المحتمل على حالة التمويل. وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، كانت الاستجابات المنسقة لجائحة كوفيد-19 تحت قيادة المنسق المقيم والمعني بالشؤون الإنسانية بالغة القيمة في تحقيق نتائج صحية وإنسانية واجتماعية اقتصادية. وبالمثل، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ترصد عملية تنفيذ إطار المساءلة الإدارية على الصعيد القطري؛ وأظهرت بيانات الدراسة الاستقصائية أن الموظفين ينظرون إلى العمل مع المنسقين المقيمين كعامل تمكين يعزز من ولاية الصندوق ويبرزها، بما في ذلك العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز عملياته في الأوضاع الإنسانية، وإعداد الإمدادات وتهيئتها ومكافحة العنف الجنساني وجمع البيانات، وقد طور لوحة متابعة لمواطن ضعف السكان لتمكين اتخاذ القرارات في الوقت الحقيقي. تم تأطير جميع البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان حول أولويات البلدان المحددة ذاتيًا، الموضوعة بالتعاون مع الحكومات، بما يشمل التصدي لجائحة كوفيد-19؛ واضطلعت المنظمات التي يقودها النساء والشباب بدورًا حيويًا لعمل الصندوق في إقامة الشراكات وتسخير الزخم. يلتزم الصندوق بزيادة حضوره واستثماراته في التنفيذ البرنامجي في غرب ووسط أفريقيا. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان يستعرض هيكل التوظيف لديه للتأكد من أن الهياكل الإدارية سمحت له بالوفاء بأدواره في مجال المساعدة الفنية ووضع السياسات والدعوة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية في المنطقة.

81 - تطلع نائب المدير التنفيذي (المعني بشؤون البرنامج)، مشددًا على أن جائحة كوفيد-19 كشفت النقاب عن أوجه الضعف وعدم المساواة المستفحلة بين السكان، إلى العمل مع الشركاء لضمان أن إجراءات الصندوق عملت على تمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

82 - وأكد نائب المدير التنفيذي (المعني بالشؤون الإدارية) على التزام الصندوق الراسخ بإصلاح الأمم المتحدة، وسلط الضوء على مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان لأماكن عمل مشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة بمعدل 72 في المائة. كانت عملية إعداد البرامج المشتركة عنصرًا مهمًا في عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على المستوى القطري، بالإضافة إلى جهود التعاون والتنسيق الخاصة به مع أعضاء الفريق القطري. وسيشارك الصندوق مع اليونيسف في قيادة فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعني بالعمليات التجارية لتعزيز الكفاءة في العمليات التجارية وتلك الخاصة بالمكاتب القطرية.

83 - قال مدير قسم الاتصالات والشراكة الاستراتيجية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن الصندوق بدأ في تحليل الاتجاهات الاقتصادية لعام 2021 وما بعده لقياس تأثير الجائحة على المساعدة الإنمائية الرسمية والتداعيات المحتملة على تمويل الصندوق وإعداد برامجه والخطة الاستراتيجية المقبلة. ويتطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى العمل مع الدول الأعضاء لتقليل الآثار المحتملة لحدوث انهيار اقتصادي على التمويل. وسيبقي الصندوق المجلس على علم بالتطورات من خلال حوار التمويل المنظم ودورات المجلس.

84 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار 18/2020 بشأن حوار التمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الثالث عشر – التقييم

85 – قدم مدير مكتب التقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي حول مهمة التقييم لعام 2019: تقرير مدير مكتب التقييم (DP/FPA/2020/3) والمرفقات ذات الصلة؛ بالإضافة إلى تقييم قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل الإنساني (DP/FPA/2020/CRP.4). وتبع كلا التقريرين رد إداري من نائب المدير التنفيذي (المعني بشؤون البرنامج)، ورد في الوثيقتين DP/FPA/2020/CRP.3 و DP/FPA/2019/CRP.5، على التوالي.

التقرير السنوي حول مهمة التقييم لعام 2019

86 – لم ترد تعليقات من الوفود على هذا التقرير.

تقييم قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال العمل الإنساني

87 – رحبت الوفود بنتائج التقييم وتوصياته. وأعربت عن دعمها القوي لولاية الصندوق المعززة في العمل الإنساني وقدرته على تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وحماية حقوق النساء والفتيات والفئات الضعيفة في حالات الأزمات. كذلك رحبت بوضوح النتائج على مستوى المخرجات، لا سيما من أجل تنفيذ خدمات صحة الأمهات والرضع بشكل فعال؛ وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على تطبيق قياس قوي للنتائج والآثار في الخطة الاستراتيجية المقبلة وإجراء استعراض للنهج المؤسسي لتهيئة الإمدادات. وسعت إلى تحقيق تكامل أوضح للعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الخطة الاستراتيجية التالية. رحبت الوفود بالتزام الصندوق بتنفيذ نهج أكثر منهجية للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على الصعيد القطري، وشجعته على الحرص على الاستفادة من الملاحظات حول أنشطته الإنسانية في التخطيط المستقبلي. وقد أقرت الوفود بالدور الذي نهض به الصندوق في تلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتطلعوا إلى وضع استراتيجية دمج له. وطلبت الوفود الحصول على تفاصيل بشأن الطريقة التي يمكن تؤثر بها قوانين مكافحة الإرهاب وغيرها من التدابير التقييدية في عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان. ونظرًا لإجراء التقييم قبل ظهور فيروس كوفيد-19، فقد طلبت الوفود معرفة الطريقة التي سيتعامل بها الصندوق مع التوصيات في ظل السياق الجديد.

88 – وفي رد له شدّد مدير الصندوق على ضرورة تحقيق تنسيق رفيع المستوى في الأمم المتحدة عند تنفيذ مهمة التقييم، بما فيها الأوضاع لها صلة بالشؤون الإنسانية، ويلتزم مكتب التقييم بإجراء التقييم المتبعة بين الوكالات ومشارك فعّال بها، وكذلك ضمان انعكاس ولاية الصندوق على الدوام.

89 – وذكر نائب المدير التنفيذي (للبرنامج) أن الصندوق قد تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لتوعية الشباب بالأوضاع التي لها صلة بالشؤون الإنسانية على مستوى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي ظل عمله المركز على الشباب جعل الصندوق أولويته الأولى وضع نهج متعدد القطاعات استمر في متابعته طوال مدة تفشي الوباء. وتولى الصندوق أيضًا قيادة الاتفاق من أجل الشباب في مجال العمل الإنساني والعمل المتعلق بالشباب وبناء السلام على الصعيد العالمي. وتمكن أيضًا من معالجة مشكلة ذوي الاحتياجات الخاصة في الأوضاع التي لها صلة بالشؤون الإنسانية.

90 – اعتمد المجلس التنفيذي المقرر 19/2020 المعني بتقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الرابع عشر – البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

91 – قدّم نائب المدير التنفيذي للصندوق (البرنامج) استعراض مكون من تسعة برامج قطرية عرضت للحصول على موافقة المجلس، فضلاً إلى عشرة تمديدات للبرامج القطرية. وفي المقابل، قدّم المديرون الإقليميون لمناطق أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي برامج قطرية من المنظور الإقليمي الخاص بكل منهم.

92 – بناءً على طلب مقدم من الحكومة الصينية، فإن برنامجها القطري المزمع عقده في الدورة العادية الثانية 2020 ((DP/FPA/CPD/CHI/9، قد أجل للدورة العادية الأولى 2021.

93 – استعرض المجلس التنفيذي وفقًا للمقرر رقم 7/2014 وثائق البرامج القطرية لبلدان البوسنة والهرسك (DP/FPA/CPD/BIH/3) وجمهورية بيلاروسيا (DP/FPA/CPD/BLR/3) وكولومبيا (DP/FPA/CPD/COL/7) وإندونيسيا (DP/FPA/CPD/IDN/10) وكازاخستان (DP/FPA/CPD/KAZ/5) وصربيا (DP/FPA/CPD/SRB/2)، بما فيها النتائج وإطار الموارد في كوسوفو[2] (DP/FPA/CPD/SRB/2/Add.1)، وتيمور – ليشتي (DP/FPA/CPD/TLS/4)، وتركيا ((DP/FPA/CPD/TUR/7، وتركمانستان (DP/FPA/CPD/TKM/5) ووافق عليها.

94 – وافق المجلس التنفيذي على التمديد الأول للبرنامج القطري لدولة بوركينا فاسو لمدة عامين، والتمديد الثاني للبرنامج القطري لدولة مدغشقر لمدة ستة أشهر، والتمديد الخامس للجمهورية اليمنية لمدة عام واحد، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2020/10.

95 – أحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية للجزائر والكاميرون والسلفادور ولبنان وليبيا وموزمبيق وطاجيكستان وزامبيا وزمبابوي، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2020/10 والتمديد الأول لمدة شهرين لجمهورية الصين للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 28 شباط/فبراير 2021 (DP/FPA/2020/10/Add.1) ووافق عليها المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الخامس عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المدير التنفيذي

96 – خلال تقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2018–2021 ((DP/OPS/2020/5، سلط المدير التنفيذي الضوء على عمل المكتب لدعم الجهود الوطنية الرامية للتصدي لوباء كوفيد–19، وركز على الصحة العامة والانتعاش الاقتصادي خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2018–2021. وحصل المكتب على ما يزيد عن 400 مليون دولار للتصدي للوباء في أكثر من 50 بلدٍ، وتلقى تمويل من 40 شريك. وشملت المساعدة الطارئة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تأهيل العاملين في مجال الصحة وإنشاء بنية تحتية مؤقتة، وركّز دعمه الطويل

(2) وتُفهم أي إشارات إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 1244 (1999).

الأجل على تقوية الأنظمة الصحية الوطنية، وتخفيف التوابع الاجتماعية والاقتصادية. وشارك الصندوق في فريق عمل الأمم المتحدة المعني بتوفير سلسلة الإمداد خلال تفشي وباء كوفيد-19 مشاركة فعالة. ولمساعدة البلدان على بناء قدرات مؤسسات الشراء العامة، تعاون المكتب مع حكومة المكسيك ومنظمة الصحة العالمية لدعم الشراء الوطنية للأدوية والإمدادات الطبية، وسعى إلى توسيع نطاق مبادرته وتكرارها. وعرضت أيضًا التقرير الإحصائي السنوي المعني بأنشطة الشراء على نظام الأمم المتحدة، 2019 (DP/OPS/2019/6).

97 - سلط المدير التنفيذي الضوء على انتشار الوباء في الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان بيجين، وأن عواقبه الاجتماعية والاقتصادية على المرأة كانت مدمرة. ويجب أن تمثل المساواة بين الجنسين ركيزة لجهود الانتعاش. وعمل الصندوق على ضمان تكافؤ الفرص للأعمال التجارية التي تملكها النساء، وتعزيز بنى تحتية تراعي الاعتبارات والفروق بين الجنسين في القوى العاملة بها. ويمثل النساء في الوقت الحالي 45 في المائة من إجمالي عدد موظفي المكتب و 56 في المائة من إجمالي عدد موظفي الإدارة العليا، ويسعى المكتب لزيادة النسبة إلى 47 في المائة بحلول 2020. يعد التعافي من وباء كوفيد-19، إلى جانب الإجراءات المتعلقة بالمناخ والمساواة بين الجنسين، بعالم تسوده المساواة والشمول والاستدامة. ويعني ذلك تنفيذ الأعمال بطريقة مختلفة. ويتيح العمل عن بعد إمكانية مواصلة الكثير من الأشخاص أعمالهم؛ لذا استفاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من قراره المتمثل بالتحول إلى استخدام تكنولوجيات المؤسسات واعتمادها وكذلك تقبل التحول نحو استخدام التكنولوجيا، والآثار المترتبة على تبني ذلك الأمر مؤثرة للأمم المتحدة. ومن الضروري إعادة تعريف القيادة في ظل ذلك العالم الافتراضي وتكييف المهارات والثقافات التنظيمية وتوسيع نطاق التكنولوجيا وزيادة المرونة.

98 - رحّبت الوفود بالتقدم المحرز الذي حققه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار الخطة الاستراتيجية، وأعربوا عن التزامهم بالولاية الفريدة من نوعها في إطار نظام الأمم المتحدة للشراء المستدام والإدارة المالية والبنية التحتية. وقد أعربوا عن تقديرهم للإدارة القوية المستدامة للمشاريع والخبرة الفنية، ومنها المناطق الهشة والمتأثرة بالمنازعات، ورحبوا بنموذج الأعمال الناجح القائم على الطلب والممول ذاتيًا وإجراءاته الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر البرامج. ويجب على المكتب مواصلة عمله في تطوير خبرته الفنية وثقافته الموجهة نحو العميل وثقافته الريادية، وحثوه على مواصلة العمل بما يتماشى مع الأولويات التي تضعها البلدان النامية، وزيادة كفاءة الشراء في إدارة المشاريع والحد من تكاليف المعاملات والعمل على تحسين إدارة المخاطر والإشراف عليها. وأعربوا عن ترحيبهم بالتزام المكتب بإصلاحات الأمم المتحدة وطلبوا الحصول على مستجدات بشأن تطبيق ضريبة نظام المنسقين المقيمين على المنح المحددة بإحكام والتي يعرفها شركاء التمويل بأنها "مساهمات".

99 - أثنت الوفود على المكتب لدوره المحوري الذي نهض به في التصدي لوباء كوفيد-19، وركزوا على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وتوافر الإمدادات الطبية من خلال الشراء المستدام. ورحبوا بأعمال تجديد المركز الصحي بما يتماشى مع مبادئ البنية التحتية المستدامة والمشاركة المجتمعية. سُلّط الضوء على الدور الذي اضطلع به المكتب في المساعدة على تنظيم مؤتمر المحيط في بالاو 2020 بتمويل من صندوق الشراكات الإنمائية بين الأمم المتحدة والهند، إلى جانب تنفيذ العمل التحويلي في المكسيك بالتعاون مع معهد الوطني للصحة والرفاهية. وكان لمبادرات التنمية القائمة على الطلب بين بلدان الجنوب تأثير في جميع أنحاء العالم. وبذلوا مساعي للحصول على تفاصيل بشأن طريقة صياغة المكتب خطة لتكييف

استراتيجياته في بيئة يسودها وباء كوفيد-19، من خلال مراعاة الحاجة إلى مصادر بديلة للتمويل، وطريقة انعكاسها على الخطة الاستراتيجية الجديدة. كما سلطوا الضوء على الآثار المترتبة على مبادرة الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي في البنى التحتية المستدامة (S3I) على المستوى القطري، وسعوا للحصول على آخر المستجدات المتعلقة بالطريقة التي خطط بها المكتب لدعم مبادرتي الأمم المتحدة على نحو ما يلي: تمويل التنمية في فترة تفشي وباء كوفيد-19 وما بعدها وتحقيق التعافي السريع لضمان تحقيق الاستدامة.

100 - في رد له، ذكر المدير التنفيذي استخدام المكتب استعراض منتصف المدة لإعادة النظر في التزاماته لبناء وعي حول ما يقدمه من عروض وتنويع شراكاته وتمويل المناهج. وكان ظهور فيروس كوفيد-10 قد شكل تحديًا غير متوقع، لذا عمل المكتب على التكيف سريعًا، وتعميق الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة بفضل موقفه المالي القوي والدروس المستفادة. ونظرًا لثبات معدل الإقبال على خدماته فقد هدف المكتب إلى إبقاء الأمم المتحدة والشركاء على علم بتغيير عرض الحافظة. وتحت رئاستها تمكنت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من استكشاف التحديات المستقبلية التي تواجه عمل نظام الأمم المتحدة، وهو أحد المجالات التي يعرض فيها المكتب الخبرة في الخدمات المتبادلة؛ مما يساعد على ضمان زيادة الكفاءة من منظور التكلفة. وقد أثار ظهور وباء كوفيد-19 اهتمامًا بالغًا في خدمات المكتب، بما فيها مجال الشراء العام. وكان المكتب يسير على الطريق الصحيح في تطبيق ضريبة نظام المنسقين المقيمين وسينفذ المبادئ التوجيهية الجديدة الخاصة بمكتب التنسيق الإقليمي في عام 2021، مما يسهل دفع الرسوم حسب الاقتضاء.

101 - ذكر الرئيس التنفيذي لمبادرة الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي في البنى التحتية المستدامة (S3I) للمكتب أن الجزء الأكبر من المشاركة في المبادرة كانت في المساكن ميسورة التكلفة التي يتجاوز خط الأنابيب بها 1,3 مليون بوصة في ثمان بلدان على الأقل. ونظرًا لتشكيل مجال الصحة والبنية التحتية مجال جديد لمفهوم مبادرة الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي في البنى التحتية المستدامة، فقد توقع المكتب التعاون مع الحكومات والقطاع الخاص في ذلك المجال. وحتى يتمكن من التصدي للهبوط الاجتماعي والاقتصادي المحتمل جراء جائحة كوفيد-19، ركّز المكتب على الاستثمار في قطاع البنى التحتية، إذ أنشأ البنى التحتية وأسهم في خلف فرص عمل ونمو اقتصادي. وفي هذا الصدد، سعى المكتب إلى تحديد القدرة على تحمل التكاليف، واتخذ نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان، بما يتماشى مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وقد شجع الدول الأعضاء على القيام بذلك للمشاركة في المشروع باعتبارهم منفذين مشاركين وداعمين ماليين في أية موضع.

102 - اعتمد الرئيس التنفيذي المقرر 20/2020 المعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

السادس عشر - مسائل أخرى

خطاب رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

103 - وشددت رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كلمتها على التحديات التي واجهها الموظفون خلال جائحة كوفيد-19. إذ عمل موظفو الإدارة والممثلين مع بعضهم بعضًا لتلبية احتياجات الموظفين وتعزيز الالتزام. وسلطت الرئيسة الضوء على ظهور عدد من المشكلات المتعلقة بالصحة العقلية.

وشـمل ذلك ارتفاع معدل العنف المنزلي. وكان من الضـروري اتخاذ إجراءات إضـافية تهدف للتخلص من مصـادر الإجهاد وتعزيز الثقة تشـمل ما يلي: (أ) بناء مكان عمل شـامل ومراجعة الممارسـات المسـتخدمة التوظيف من أجـل تكـافؤ الفرص، (ب) مواءمـة طرائق إبرام العقود التي تعكس مبـدأ "أمم متحـدة واحـدة للجميع"، التنقل بين الوكالات، وتوفير "واجب الرعاية" للموظفين وغير الموظفين، (ج) تقدير الأداء المميز ومنح الترقيات، وإعادة تقييم الطريقة التي تقدر بها المنظمة الموظفين واستخدام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع نموذجًا، (د) مراجعة إجراءات إعادة الهيكلة لتحقيق مبدأ الإنصـاف، لا سـيما الإجراءات المتخذة خلال مدة تفشي الوباء.

104 - لم تذكر الوفود أية تعليقات بشأن ذلك البند.

105 - اسـتمع المجلس التنفيذ للبيان الذي ألقته رئيسـة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.